

Distr.
GENERAL

S/1999/98
29 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - في تقريره الثالث الذي قدمته الى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/1998/1203)، دعوت المجلس إلى النظر في تمديد ولاية البعثة بتكوينها ومجمل قوامها الحاليين حتى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في النصف الأخير من عام ١٩٩٩. بيد أنه للمساعدة على التصدي لبعض الشواغل التي أثارها أعضاء مجلس الأمن، ولتقييم الحالة على أرض الواقع على نحو أوثق، فقد قررت إيفاد السيد الهادي عنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، كمبعوثي الشخصي الى جمهورية أفريقيا الوسطى. وطلبت إلى السيد عنابي، لدى قيامه بتعزيز جهود ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى السيد أوليمي أدينيحي، أن يلتبس من حكومة أفريقيا الوسطى مزيدا من التوضيح والالتزام بصدد عدد من النقاط التي نشأت من التطورات الأخيرة في البلد وما حوله.

ثانيا - التطورات منذ تقريره المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

بعد الانتخابات التشريعية

٢ - نتيجة للانتخابات التي جرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لملاء ١٠٩ مقاعد في الجمعية الوطنية، حصل الحزب الحاكم وحلفاؤه، المعروفون معا باسم الحركة الرئاسية، على ٥٤ مقعدا، في حين حصل ائتلاف الأحزاب المعارضة على ٥٥ مقعدا. بيد أن أحد أعضاء الهيئة التشريعية من المعارضة أعلن في الفترة التي أعقبت إعلان المحكمة الدستورية للنتائج رسميا، عن تأييده للحركة الرئاسية، التي ادعت بناء على ذلك بحصولها على الأغلبية في الجمعية وبالحق في رئاسة الجمهورية وغيرها من المناصب الرئيسية في مكتب الجمعية.

٣ - وردت أحزاب المعارضة بشدة على هذا التطور، فانسحبت من الجمعية بعد أن انعقدت في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بوقت قصير. وأقيمت الحواجز والمتاريس في بعض أنحاء العاصمة، بانغي، واستنفرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وزادت من نشاط دورياتها قبل استعادة

الهدوء. وبالرغم من المشاورات المكثفة التي أجراها ممثلي الخاص مع الأطراف في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير، فقد استمر المأزق.

٤ - وفي الوقت نفسه، قام الرئيس أنجي فيليكس باتاسي بتسمية وزير المالية السابق السيد أنيسيه جورج دولوغيل رئيساً للوزراء، وقام أعضاء الجمعية الوطنية من الحزب الحاكم بعد انسحاب أعضاء المعارضة، بانتخاب السيد أوبولينير دونون رئيساً للجمعية. وبالرغم من أن الرئيس قد أعلن مبدئياً تشكيل حكومة تتألف من ٢٣ عضواً، بمن فيهم أربعة أعضاء من المعارضة، فإن ثلاثة أعضاء من المعارضة انسحبوا حالياً من الحكومة وتم استبدالهم بأشخاص اختارهم الرئيس.

تنفيذ اتفاقات بانغي

٥ - وفقاً لاتفاقات بانغي الموقعة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تعهدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالاضطلاع بعدد من الإصلاحات، يتعلق أهمها بإعادة تشكيل القوات المسلحة واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الاقتصاد الأمر الذي لم يتم إنجازه بعد.

٦ - وقامت لجنة أنشأتها الحكومة بمساعدة واشتراك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بصياغة مشروع قانونين وأربعة مشاريع مراسيم تتعلق بإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن. وكما أشرت في تقرير المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر (الفقرات ٢٤ إلى ٢٦)، فإن هذه المشاريع تنتظر حالياً موافقة الجمعية الوطنية. كما أن من المهم كفالة ألا تتولى الوكالات الأمنية الجديدة التي أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي في ٤ آذار/مارس ١٩٩٨، والقوات الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية والمديرية العامة لوثائق الدولة، المهام الأمنية التي يتعين أن يعهد بها إلى الشرطة أو الدرك.

٧ - وأود أن أشير إلى الاقتراح الذي تقدمت به في تقريرتي السابق (الفقرة ٤٤) بشأن نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها البعثة للحكومة في مجال تكوين جيش متعدد الأعراق يتمشى حجمه وأنشطته مع طاقة الميزانية الوطنية. وأود أن أشدد على أن أفراد الأمم المتحدة العسكريين لن يشتركوا في التدريب العسكري لأفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ولن يقدموا أي شكل من أشكال المساعدة التنفيذية لها. وينبغي أن يضطلع بهذه المهام على الصعيد الثنائي. بيد أن بإمكان الأمم المتحدة أن تساعد على إنشاء قوة مسلحة مجددة تحت سيطرة ديمقراطية مدنية تمثل الأمة بكاملها وتدار بكفاءة. وسيركز فريق مصغر من خبراء الأمم المتحدة العسكريين على تقديم المشورة الإدارية والتنظيمية لمسؤولي وزارة الدفاع المعنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولين عن عملية إعادة التشكيل. وسيتمثل الهدف في المساعدة على إرساء الأسس اللازمة للإدارة السليمة للقوات المسلحة المعاد تشكيلها. كما يمكن أن تتولى الأمم المتحدة تيسير التعرف على شركاء ثنائيين مناسبين وتنسيق دعم المانحين لهذه العملية. وسيتم التكفل بفريق الخبراء المقترح الذي لا يتجاوز عدد أفراداه من ٢٠ إلى ٢٥ شخصاً ضمن الحدود المقررة بالفعل للقوة.

٨ - وعليه، فإن المبادرة التي أفكر فيها، في حال موافقة مجلس الأمن، ستكمل أيضا المساعدة التي تقوم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بتقديمها بالفعل إلى الشرطة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى وتنسجم معها بوجه عام. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف العام لضباط الشرطة المدنية الـ ٢٤ الملحقين بالبعثة يتمثل في المساعدة على إنشاء قوة للشرطة يفي أفرادها وعملياتها بالمعايير المقبولة دوليا لحفظ الأمن في المجتمعات الديمقراطية. وهم يحتاجون، في هذا الجهد، إلى استمرار المساعدة من المانحين الراغبين في تقديم الموارد التقنية اللازمة لإعادة تشكيل قوة الشرطة والدرك، بالإضافة إلى الحفاظ على بيئة مستقرة وآمنة بصورة معقولة.

٩ - وكما أشرت في تقريرتي المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، بالرغم من الاتفاقات المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تم التوصل إليها مع مؤسسات بريتون وودز، لم تتمكن الحكومة حتى الآن من الوفاء بعدد من الالتزامات الهامة. وتشمل هذه الالتزامات دفع المرتبات بصورة منتظمة من أجل تجنب تجدد تراكم المتأخرات، فضلا عن سداد المعاشات التقاعدية ومنح الطلاب؛ وتحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص، بما في ذلك شركة النفط ببيروكا؛ والمحافظة على الإيرادات الحكومية عند مستوى مقبول. ونتيجة لذلك، لم تكن بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت البلد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في موقف يسمح لها بالتوصية بالإفراج عن الاعتماد الثاني البالغ ٦ بلايين فرنك من فرنكات جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب الاتفاق مع مرفق التكيف الهيكلي الموسع المبرم في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨. وتم تأجيل زيارة المتابعة التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى ١٦ شباط/فبراير نظرا، على النحو المشار إليه أعلاه، إلى أن الجمعية الوطنية ليست في وضع يمكنها من الموافقة على الميزانية.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠ - في مطلع كانون الثاني/يناير، اندلع قتال عنيف بين قوات الرئيس كابيلا والثوار الكونغولييين وحلفائهم على الجانب الكونغولي من نهر أوبانغي، الذي يشكل الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تسبب القتال في تدفق نحو ٥ ٠٠٠ شخص إلى إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى، وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل حوالي نصفهم كلاجئين. وعملا باتفاق دفاعي أبرم بين الرئيس باتاسي والرئيس كابيلا، عبر نحو ٥٥٠ من جنود الحكومة الكونغولية من خلال بانغي وعبر النهر إلى الأراضي الكونغولية. واتهمت المعارضة، التي أكدت أن الجمعية الوطنية لم تقم بالتصديق على الاتفاق الدفاعي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرئيس باتاسي بالمخاطرة بإشراك جمهورية أفريقيا الوسطى في النزاع عبر الحدود.

ثالثا - زيارة مبعوثي الخاص

١١ - في ضوء هذه الحالة، فقد طلبت إلى مبعوثي الخاص أن يشير النقاط التالية مع الحكومة أثناء زيارته:

(أ) ينبغي حل المأزق الذي يحيط بتكوين مكتب الجمعية الوطنية بطريقة تتفق مع روح المصالحة الوطنية التي تنص عليها اتفاقات بانغي وذلك لكفالة مشاركة المعارضة البناءة في عمل الجمعية والتعجيل في اعتماد الميزانية؛

(ب) ينبغي ألا يدخر جهد لتنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاقات بانغي بالمضي قدما بكل تصميم في إعادة تشكيل القوات المسلحة، بما في ذلك الحد من نشاط القوات الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية بحيث يستثنى منها الوظائف التقليدية للشرطة والدرك؛

(ج) ينبغي أن تمثل الحكومة لأحكام اتفاقاتها المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية وينبغي بوجه خاص أن تكفل تسديد المرتبات بصورة منتظمة، والتعجيل في تحويل بعض مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص والإبقاء على إيرادات الدولة عند مستوى مناسب؛

(د) ينبغي لجمهورية أفريقيا الوسطى ألا تسمح لنفسها لأي سبب من الأسباب بأن تنجر إلى النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. فإن من شأن مثل هذا التطور أن يهدد المكاسب التي تحققت حتى الآن في استعادة بيئة مستقرة وأمنة في بانغي، والتشكيك في قدرة الأمم المتحدة على الاحتفاظ ببعثة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإمكانية تعريض سلامة أفراد الأمم المتحدة للخطر.

١٢ - والتقى السيد عنابي أثناء زيارته لجمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بالرئيس باتاسي، ورئيس الوزراء دولوغيل، ووزير الدفاع باسكال كادو وممثلي الحركة الرئاسية، فضلا عن شخصيات المعارضة الرئيسية، وأعضاء المجتمع الدبلوماسي ومثلي وكالات وبرامج الأمم المتحدة الممثلين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أوضح السيد عنابي لمحاوريه أن استجابة مجلس الأمن لاقتراحي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية سيعتمد على ضرورة قيام الحكومة باتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة الشواغل المدرجة أعلاه.

١٣ - وردا على النقاط التي تقدم بها مبعوثي الشخصي بإسمي، أكد الرئيس والمحاورون الآخرون أنهم يؤيدون بقوة استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى باعتباره لا غنى عنه لاستمرار استقرار البلد وأمنه، وذكروا ما يلي:

(أ) حاولت الحكومة التوصل إلى اتفاق مع أحزاب المعارضة بشأن تشكيل الحكومة. وجرى، بصفة مبدئية، مفاوضات أربعة أعضاء بالمعارضة للعمل كأعضاء في الحكومة، ولكن جرى إجبار ثلاثة منهم بواسطة أحزابهم على الاستقالة. وبالرغم من هذه الاستقالات، بذل رئيس الوزراء كل جهد ممكن لتشكيل حكومة تمثل جميع مناطق البلد. وأعرب الرئيس عن أسفه لأن المعارضة ليست على استعداد حتى الآن للمشاركة

في عمل الجمعية الوطنية وانتخاب مكتبها. وأكد أنه سيبقى متفتح الذهن لإيجاد حل يحقق مصالح جميع المعنيين؛

(ب) إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أمر مستصوب للغاية، بغية كفالة أنها ممثلة للأمة بأكملها. وأدى عدم توفر الأموال حتى الآن إلى جعل هذا الهدف صعب التحقيق جدا، ولكن الحكومة على استعداد للعمل مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لدفع العملية إلى الأمام؛

(ج) رئيس الوزراء معروف جيدا لدى المؤسسات المالية الدولية ويلقى الاحترام منها، وسيكفل وفاء الحكومة بالالتزامات التي تقع على عاتقها كنتيجة للاتفاقات التي جرى التوصل إليها؛

(د) ليس لدى الحكومة أي نية للسماح بتورط البلد في الصراع الكونغولي، ولا تعتقد أن إقليمها معرض للخطر من جانب المتمردين هناك.

١٤ - وأعلن الرئيس أيضا عن اعتزامه إجراء انتخابات رئاسية المقرر إجراؤها قبل نهاية العام الحالي ومع الامتثال التام للأحكام الدستورية ذات الصلة. وأشار إلى أن الاستعدادات اللازمة ستبدأ قريبا. وطلب الرئيس مرة أخرى مساعدة من الأمم المتحدة للمعاونة في الإعداد للانتخابات ومراقبتها.

١٥ - وفي مناقشته مع الرئيس باتاسي، وبعد أن أشار إلى الرسالة الموجهة إليّ من الرئيس والمؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/61، المرفق)، والتي تتضمن عددا من الالتزامات التي تعهد بها في ذلك الوقت، وأشار السيد عنابي أنه قد يكون من المناسب أن يبعث برسالة أخرى يرد فيها بعبارات دقيقة على الشواغل الحالية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، سلّم الرئيس باتاسي إلى مبعوثي الشخصي رسالة ترد في مرفق هذا التقرير.

رابعا - الإجراءات المتوقعة من الحكومة

١٦ - أعلن الرئيس باتاسي، في رسالته، عددا من الالتزامات التفصيلية الناشئة عن اتفاقات بانغي وتمشيا مع الشواغل التي أعرب عنها مبعوثي الشخصي والمؤسسات المالية الدولية. وقامت منذ ذلك الحين بحث الرئيس على الالتزام في الوقت المناسب بالتعهدات التي قطعها في رسالته. وسيؤدي العمل المُرَضّي في هذا الشأن في خلال فترة زمنية قصيرة إلى النتائج التالية:

(أ) مشاركة المعارضة بطريقة بناءة في الجمعية الوطنية وفي مكتبها، وفي الحياة السياسية للبلد بصفة عامة؛

(ب) اعتماد الجمعية الوطنية في تاريخ مبكر لميزانية ترضي المؤسسات المالية الدولية قبل زيارتها المقرر أن تتم في شباط/فبراير؛

(ج) اعتماد الجمعية الوطنية في تاريخ مبكر لمشاريع قوانين بشأن إعادة تشكيل القوات المسلحة، وموافقة الرئيس على مشاريع المراسيم ذات الصلة؛

(د) تقييد أنشطة القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية باستبعاد مهام الشرطة وقوات الدرك، وتحقيق بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى من التدابير التي اتخذتها السلطات لتحقيق هذه الغاية؛

(هـ) الانتهاء من وضع تدابير لخصخصة المؤسسات التابعة للدولة، وبصفة خاصة بتروكا (PETROCA)، في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٧ - كانت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولا تزال مصدرا للاستقرار المطلوب بشدة، سواء في جمهورية أفريقيا الوسطى أو في المنطقة الفرعية ككل. وأكد جميع محادثيه في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك في السلك الدبلوماسي وموظفي وكالات الأمم المتحدة لمبعوثي الخاص أن انسحاب البعثة سيؤدي إلى تعريض التقدم الذي أحرز حتى الآن في تطبيع الحياة في جمهورية أفريقيا الوسطى للخطر بشدة.

١٨ - واعتُبر نشر البعثة مجرد خطوة من الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، قدمت المؤسسات المالية الدولية أيضا المساعدة. وسحب الدعم الدولي قبل الأوان في أي مجال من المجالات الرئيسية يمكن أن يقوض بسهولة بل ويعكس اتجاه التقدم الهش الذي أحرز حتى الآن. ولا أزال لذلك مقتنعا بأنه ينبغي للبعثة مواصلة جهودها الداعمة للتوصل إلى حل للمشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه البلد، ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي البقاء حتى إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة. وفي الواقع، فإنه ينبغي للبعثة أن تقدم المساعدة إلى الحكومة لتهيئة وتوفير بيئة آمنة للانتخابات، وينبغي أن تراقب إجراءاتها وأن تتحقق منه. وبذلك فقط يمكن للمجتمع الدولي أن يستكمل عمله الذي بذلت من أجله الأمم المتحدة والبلدان المانحة جهدا كبيرا منذ نيسان/أبريل الماضي.

١٩ - ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي الإبقاء على العنصر العسكري للبعثة بقوامه الحالي، على أساس الاعتبارات الواردة موجزها في تقريرتي السابق (الفقرة ٥٠). وفي حين أن الحالة الأمنية في بانغي في الوقت الحالي هادئة بصفة عامة، فإن الاستقرار الحالي يعتبر في جزء كبير منه نتيجة لوجود وأنشطة البعثة.

وسيكون خفض القوة بمثابة إرسال إشارة خاطئة، وسيؤدي إلى خطر تقويض الاستقرار الذي بذلت الأمم المتحدة جهدا شاقا لاستعادته.

٢٠ - ويعتبر تعهد الحكومة بتنفيذ عدد من الإصلاحات اللازمة شرطا لا غنى عنه لإحراز المزيد من التقدم. وإنني أرحب بالرسالة المشار إليها أعلاه الموجهة إليّ من الرئيس باتاسي، (انظر المرفق)، والتي تجيب على معظم النقاط التي تقدم بها إليه مبعوثي الشخصي خلال زيارته الأخيرة. ومن المحتم الآن أن تترجم التزامات الرئيس إلى تدابير عملية.

٢١ - وبغية تسهيل استمرار الاستعراض الوثيق للحالة، قد يرغب مجلس الأمن في أن يقرر التمديد المبدئي لولاية البعثة لفترة ستة أشهر، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، وذلك إذا ما قرر المجلس علاوة على ذلك بعد ثلاثة أشهر أن الحكومة قد أحرزت تقدما مقبولا في تنفيذ الإصلاحات الواردة في رسالة الرئيس باتاسي. وخلال هذه الفترة، وبغية مساعدة المجلس على تقييم مدى وفاء الحكومة بالالتزامات التي قطعتها، سأقترح تقديم تقرير أولي في موعد غايته ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩، تعقبه تقارير أخرى كل ستة إلى ثمانية أسابيع بعد ذلك لتحليل فعالية أي خطوات تكون قد اتخذت ومناسبتها من حيث التوقيت. وسأبقي المجلس أيضا على علم تام، عند اللزوم، بأي تطورات هامة أخرى تؤثر على أمن واستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى سلامة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة إلى
الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

أود، في مستهل هذه السنة الجديدة، أن أعرب لكم مجددا عن تمنياتي الأخوية بموفور الصحة والنجاح في المهمة النبيلة التي تؤدونها بنبوغ على رأس منظومة الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أعرب لكم عن عرفاني وعرافان شعب أفريقيا الوسطى بأسره للمساعدة القيمة التي قدمتها الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وخصوصا، منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٥٩ (١٩٩٨)، الذي أذن فيه بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

والواقع أن البعثة بحلولها محل البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي أسهمت إسهاما مشهودا في تدعيم السلام والأمن في بانغي بعد فترة طويلة من الاضطراب وانعدام الأمن. كما أن شعب أفريقيا الوسطى يدين ببالغ العرفان للأمم المتحدة ولبعثتها لما قدمته من دعم فعال للعملية الانتخابية ولدى إجراء الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن اغتباطي للتقدم الكبير المحرز منذ رسالتي المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

بيد أن الأمر ما زال يستلزم بذل مزيد من الجهد في سبيل التوصل إلى سلام دائم وتحقيق المصالحة الوطنية بشكل فعال، وتوطيد أركان عملية تطهير المالية العامة وهي بعد في بدايتها، وتحسين أحوال معيشة السكان.

وكيما يتسنى لي بلوغ الغاية المنشودة من تلك الجهود فإنني أطلب إلى مجلس الأمن التكرم بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى انتخابات الرئاسة التي ستعقد قبل نهاية السنة الحالية، في الموعد المنصوص عليه في الدستور. وإنني أتعهد، من جانبي، باتخاذ إجراءات حاسمة لكفالة تنفيذ ما تبقى من اتفاقات بانغي، على الوجه الأكمل في أقرب وقت ممكن.

وعلى الصعيد المؤسسي، سأعمل على كفالة احترام الشرعية الدستورية احتراماً تاماً وعلى أداء مؤسسات الدولة لوظائفها بشكل متجانس. ومن ثم، فإنني عازم على النهوض بالحوار مع مختلف الأحزاب السياسية بالبلد وفيما بينها. ومن هذا المنطلق سأسعى جاهداً، بمساعدة الممثل الخاص، إلى استخلاص

الحلول التي يمكن أن يقبلها الجميع في ظل روح التشاور والمصالحة الوطنية التي تفرض نفسها الآن أكثر من أي وقت مضى.

وإنني على اقتناع بأنه لن يمكن المضي في عملية المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية دون العودة إلى إدارة المالية العامة بشكل حازم، ودون إنعاش النشاط الاقتصادي والاستثمارات. وسوف تحرص الحكومة على تحصيل الإيرادات وبخاصة إيرادات الجمارك، فهذا شرط لا غنى عنه للانتظام في دفع المرتبات ومعالجة موضوع المتأخرات في جانب كبير منه، ابتداء من الربع الأول من سنة ١٩٩٩. ومن المفروض أن تشكل النتائج المأمول التوصل إليها دلالة قوية تسمح للمجتمع الدولي بمواصلة تقديم العون.

وقد قام، مؤخرا، السيد أنيسيه جورج دولو غيلي، رئيس الوزراء الجديد، الذي كان يشغل من قبل منصب وزير المالية والميزانية والذي لعب دورا رئيسيا في الاتفاق الموقع مع مؤسسات بريتون وودز، بتشكيل حكومة عمل من أجل النهوض بالديمقراطية.

وسوف تناظر هذه الحكومة الجديدة على تنفيذ تدابير حازمة بغية زيادة إيرادات الدولة بما يتيح لها الوفاء بالتزاماتها الداخلية (دفع المرتبات والمعاشات، والمنح الدراسية، وأداء الخدمات الاجتماعية الأساسية) والخارجية (بوجه خاص، حيال مؤسسات بريتون وودز)، في إطار تنظيم الجهاز الإداري والمؤسسات العامة على نحو يتسم بالشفافية.

وقد اتخذت الحكومة السابقة، بناء على تعليماتي، تدابير أولية تهدف إلى تطهير المؤسسات المالية وإعادة بنائها، وخصخصة المؤسسات العامة في مجالي الطاقة والاتصالات، والبنوك ومراقبة هيئات استقلال الموارد الطبيعية والنهوض بها.

وهيأ ذلك الجهد مناخا مؤاتيا لاستئناف المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية ولتوقيع اتفاق دعم التكيف الهيكلي الموسع في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨. وسوف تستكمل سلسلة التدابير المشار إليها بتدابير أخرى تهدف إلى تعزيز القدرة الإدارية لدى الدولة وكبح النفقات العامة.

وسيدرج رئيس الوزراء الجديد في صدارة برنامج الحكومة الذي سيقدمه قريبا إلى الجمعية الوطنية مؤشرات محددة بشأن المنهجية المتعين الاهتمام بها في مكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة. وسيعمل، بوجه خاص، على تنفيذ اتفاق دعم التكيف الهيكلي الموسع المبرم مع صندوق النقد الدولي تنفيذا فعالا في الموعد المحدد. وسيساعده في ذلك وزيران مفوضان عينا بوجه خاص لكفاءتهما ولدرايتهما بملف الإصلاحات الاقتصادية.

كما أن وزارة العمل والخدمة العامة والتدريب المهني عهد إليها بالشروع في إصلاح الخدمة العامة وكفالة اقتصار ملاكها على تلبية الاحتياجات الحقيقية للجهاز الإداري. ومن شأن ذلك أن يتيح تقليص تكاليف الموظفين التي تشكل الجزء الأكبر من النفقات العامة.

وفيما يتعلق بخصخصة المؤسسات العامة، بدأت الحكومة، بفضل مساندة البنك الدولي، المفاوضات اللازمة، وقد تمت بالفعل خصخصة البنك الدولي لجنوب أفريقيا.

وفي مجال النفط، فحتى الآن لم تتح العروض المقدمة من بعض الشركات المهمة بإعادة شراء شركة بتروكا PETROCA (الشركة الوطنية للمنتجات النفطية) إيجاد حل نهائي لهذه المسألة. وسأبذل قصارى جهدي من أجل إبرام اتفاق قبل نهاية شهر آذار/ مارس ١٩٩٩.

وسوف تستأنف الحكومة الجديدة فوراً النظر في ذلك الملف وكذلك في ملفي خصخصة شركتي إنيركا ENERCA (شركة الكهرباء) وسوكاتل SOCATEL (شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية) وشركة SNE (الشركة الوطنية للمياه) والاتحاد المصرفي لأفريقيا الوسطى، بغية المجال للاتفاق مع المشتريين الذين تم بالفعل تحديد معظمهم، خلال الربع الأول من السنة الجارية. وستشرع، أيضاً، في تصفية المؤسسة العامة الخمسة عشرة المحددة في قانون المالية لعام ١٩٩٨.

وفضلاً عن ذلك، طلبت إلى الحكومة أن تستهل، قبل ١٥ شباط/فبراير، مشاورات وطنية بين جميع الشركاء في قطاع القطن، بغية النهوض بذلك المحصول التصديري الرئيسي.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، سجلت إيراداتنا المتأتية من الضرائب زيادة صافية، حسبما اعترف به البنك الدولي.

وقد طلبت إلى الحكومة تعزيز التدابير المتخذة لزيادة إيرادات الجمارك التي ما زالت دون توقعاتنا. وإذ يشجعني تحسن الحالة المالية في عام ١٩٩٨ قياساً بالسنتين السابقتين فإنني سأعطي التوجيهات اللازمة للحكومة كيما تواصل جهودها في هذا الاتجاه مع مراعاة الجدول الزمني المنصوص عليه في اتفاق دعم التكيف الهيكلي.

وسوف تُعزز تلك التدابير في جملتها، بانعقاد منتدى الاقتصاد والمالية قريباً.

أما عن إعادة بناء قوات الدفاع والأمن، فقد عهدت إلى لجنة مخصصة بوضع خطة شاملة تهدف إلى بناء جيش جمهوري متعدد الإثنيات قادر على الإسهام في جهود التنمية الوطنية، على أن تراعى في ذلك طاقة ميزانية البلد. وقد أعدت تلك اللجنة تقريراً يقضي، بوجه خاص، بما يلي:

- اقتصار القوة الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية على المهمة المسندة إليها بموجب مرسوم يتعين إصداره، أي على حماية المؤسسات الجمهورية وسلطات الدولة العليا؛
- توفير الوسائل اللازمة لإنجاز مهام قوتي الدفاع والأمن، لا سيما، في مجالات التدريب، والمعدات وإصلاح الهياكل الأساسية؛
- إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها، داخل البلد.

ومن المفروض أن تواكب تلك التدابير سياسة لبناء الثكنات العسكرية الضرورية للحفاظ على روح الانتماء والانضباط العسكري.

ويشكل تقرير اللجنة الأساس الذي يستند إليه في مختلف مشاريع القوانين الجاري وضعها بمساعدة اللجنة المشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنشأة لهذا الغرض بناء على اقتراح ممثلكم الخاص.

وسأعمل على كفالة تعجيل الحكومة بالنظر، على نحو إيجابي، في مشاريع القوانين ثم إحالتها بأسرع ما يمكن إلى الجمعية الوطنية لبحثها خلال الدورة العادية في آذار/ مارس ١٩٩٩. وسوف تصدر قرارات تطبيقها بعد ذلك مباشرة.

والمراد، في هذا المقام، هو توفير استجابات ملائمة لتوصيات منتدى الدفاع الوطني التي تناولتها، أيضا، اتفاقات بانغي.

وسوف أعمل على كفالة احترام الجدول الزمني الذي وضعته لعملية التنفيذ، اللجنة المشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وستوالي الشرطة والدرك الوطني أداء جميع مهام الشرطة والحفاظ على الأمن بمساعدة أفراد تم تدريبهم بالفعل في إطار الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة.

والواقع أن برنامج المساعدة هذا يعد نموذجا مرجعيا جيدا للمساهمة التي يمكن أن تقدمها البعثة في عملية بناء جيش جديد بأفريقيا الوسطى.

واسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن يمد المجتمع الدولي يد العون في هذا الصدد.

أما البرنامج الوطني لتسريح العسكريين وتكليف أوضاعهم الذي استهل بفضل التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد دخل في مرحلة التنفيذ بانتهاء عملية التسجيل. وسوف تبدأ عملية التسريح الفعلي بمجرد حصول البرنامج على الدعم المالي اللازم من المجتمع الدولي.

وقد أصبحت منذ الآن فصاعداً، أعطي التوجيهات اللازمة لوزير الدفاع الوطني وإعادة بناء القوات المسلحة.

إن آثار حركات التمرد الثلاث التي وقعت عام ١٩٩٦ لم تمنح بعد، رغم ما بذل على امتداد عامين من جهد وطني دعمه المجتمع الدولي. ورغم الاستقرار الذي حققته بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجنوب أفريقيا ما زالت الحالة في بلدي مزعزعة. ومما يزيد من القلق في هذا الصدد النزاعات التي تمزق بعض البلدان المجاورة والتي يخشى من خطر امتدادها إلى المنطقة دون الإقليمية.

وانطلاقاً من هذه الروح، أتعهد بإبقاء بلدي، الذي عصفت به بالفعل أزمة داخلية خطيرة، بمنأى عن تلك النزاعات الخارجية إدراكاً مني أن امتداد أي منها إلى أراضي أفريقيا الوسطى يمكن أن يؤدي إلى تفاقم ما تواجهه من صعوبات في الوقت الراهن.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى، ما زالت في حاجة إلى مساندة المجتمع الدولي لتدعيم المكاسب الأولى التي أحرزتها بفضل الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة.

ولذا، فإنني أعرف أن بإمكانني الركون إلى ما تتحلون به من روح التفهم وأناشد في أعضاء مجلس الأمن الموقرين تلك الروح. فالإبقاء على البعثة وهو أمر ترجو جميع القوى السياسية وجميع أفراد الشعب في أفريقيا الوسطى هو أفضل مانع يحول دون اندلاع أعمال الفوضى من جديد وانعدام الأمن مما من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار منطقة شديدة الاضطراب بالفعل.

إن هذه البعثة أداة لا بديل عنها، سواء في تعزيز المصالحة الوطنية أو كفالة أداء مؤسسات الجمهورية لوظائفها على نحو منتظم.

وجمهورية أفريقيا الوسطى تعمل جاهدة على الخروج من واحدة من أصعب الفترات التي مرت بها على امتداد وجودها.

ومن ثم، فإنني أؤكد لكم مجدداً تصميمي الراسخ على المضي قدماً في تنفيذ مختلف الإصلاحات السياسية، والهيكلية، والاقتصادية، والعسكرية اللازمة لتعزيز السلام وتحقيق تنمية دائمة.

ومن ثم، فإنني التمس مرة أخرى مساندتكم لنا لدى مجلس الأمن، لإقناعه بضرورة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة حتى انتخابات الرئاسة. وفي هذا الصدد، وبغية استخلاص الدروس المستفادة من المنظمة ومن الانتخابات التشريعية التي جرت مؤخراً، فإنني اعتزم، بدء عملية التحضير لانتخابات الرئاسة اعتباراً من شباط/فبراير ١٩٩٩. ومرة أخرى فستكون المساعدة المقدمة من البعثة والمجتمع الدولي عنصراً حاسماً في كفالة إجراء تلك الانتخابات في ظل ظروف يسودها ما يلزم من هدوء وشفافية ونزاهة.

وختاماً أعرب لكم مجدداً عن امتناني لكريم اهتمامكم ببلدي.

(توقيع) أنجييه فليكس باتاسي

- - - - -